

المبادئ الشرعية للتطبيب والعلاج*

د . عبد الستار ابو غدة - الكويت

تمهيد :

إن الغرض من الطب ، كما دل عليه الاستقراء ، أحد أمرين هما : حفظ الصحة ، وإزالة المرض .. والعلاج الناجع في الحالتين بسلوك الوسيلة المناسبة ، وقدماً قالوا : حفظ الصحة يكون بمثلها ، وإزالة المرض يكون بعكسه . ونفاد هذه المقولة أن الصحة لا تنمو إلا بالاستمرار في سلوك المناهج القوية الملازمة للطبيعة غير المنافرة للفطرة ، والمرض لا يزول إلا بمقلوبته بالأسباب المضادة له لأنها يغلب فيها مخالفة ما يحتاجه الإنسان حال الصحة والسلامة ..

والمراد مما تقدم أن هذين الأمرين (حفظ الصحة وإزالة المرض) يتطلبان الأخذ بكثير من الوسائل الطارئة على مأكوف الإنسان ، وتطبيق جملة من المبادئ التي يتحقق بمراعاتها استدامة الصحة واتقاء المرض أو درؤه بعد الوقوع .

على أن الصحة والمرض ليسا من خصائص الأجسام المضمونة وحدها ، بل هما يطرأ على النفوس والأرواح أيضاً ، انطلاقاً من أن الإنسان ليس جثة ناطقة فحسب ، بل هو نفس عاقلة .

* بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للطب الإسلامي .
الكويت : ١٩٨٢ م .

والتشريع الإلهي يربأ بالإنسان أن تنحصر همه في استدامة الحياة للحواس والأعضاء ولو كان صاحبها (ميت الأحياء) ذلك ان من وراء الضرر المادي : أضراراً تلحق بالدين باعتباره وضعاً إلهياً ينظم محتواها بالغايات الرفيعة ، أو تعترى النفس العاقلة السوية التي يفلح من زكائها ويتجيب من دسائها ، أو تغل بالتعاشيش الاجتماعي بين الإنسان وأخيه من بني آدم الذين كرمهم الله وفضلهم على كثير من خلق تفضيلاً .

ورعاية هذه الأسس استوجبت لإرساء الشريعة العديد من المبادئ التي تتناول ، بالإضافة إلى مشروعية التطبيب والعلاج ، تنظيم إجراءاته وملازماته ورسم السبل المثل لتصرفات الطبيب المداوي ، والمرضى الشاكي ، لتحقيق الهدف من خلال الوسائل السليمة ضمن إطار التعاليم الإسلامية ، وهذه أبرز معالم الطب الإسلامي ، كيلا يكون دفع الضرر عشوائياً ، على نمط الاستجارة من الرمضاء اللائحة بالنار الحارقة .. ولا يخفى أن إضفاء المشروعية على أصل فكرة التطبيب والعلاج . لا يستلزم إطلاق العنان لمطلوبات ذلك ، لأن الشريعة الإسلامية كما اهتمت بتحديد المقاصد

والأهداف جاءت بتنظيم الوسائل والأسباب ، فإن اختيار الوسيلة السليمة من شأنه تمام الغرض واكتثال الوسيلة السليمة من شأنه تمام الغرض واكتثال الشرة . وذلك للوصول إلى ما ترجع فيه المصالح على المضار ، فإن المصالح المحضة نادرة جداً كما قرر المعينون بالاستنباط من علماء الشريعة ، ولذا اكتفى برجحان المصالح في أمر على ما يكتنفه من مضار ، كما روعي أثر الوسائل في زوال المصلحة ، بأن يؤول إلى أن ما يستهدف بها من منافع يصير كالمضار الخالصة أو أشد .

لا يختلف المراد بكلمة « مبادئ » هنا عن مقتضى الاستعمال في مختلف العلوم ولا سيما الاستعمال الحقوقي الأقرب في الطبيعة إلى الفقه واستعمالاته .. إلا أن كلمة « مبدأ Principal » يؤثر عليها علماء الشريعة كلمة « قاعدة » فهي التداولة للدلالة على المعنى نفسه فيما يشمل معظم القضايا الجزئية في موضوع ما ، ويعمل الطابع الكلي في الصياغة ، وهي ثمرة صياغة جماعية تعاقب عليها التطوير والصقل واكتسبت مزايا التعقيد والدقة والأحكام . وهي — لما تنسم به من الإيجاز والسعة تشبه جوامع الكلم ، بالرغم من أسلوبها العلمي المفتقر إلى المقومات الأدبية .

على أن هذه المبادئ أو القواعد ليست دائماً مطردة ، بل هي في بعض الأحيان أغلبية ، لا تنفك عن استثناء يحدد من شأنه عصمة القاعدة من الاضطراب والتردد ..

وينبئ عن أهمية هذه القواعد اعتبار العلامة الغرافي إياها من زمرة أصول الشريعة حيث قسم تلك الأصول إلى (أصول الفقه) أي العلم المعروف وإلى (القواعد الكلية الفقهية) وبين أن الإحاطة بهذه القواعد توضح مناهج التعرف إلى الأحكام وتغني عن حفظ جزئيات لا حصر لها ..

وإذا كانت للمبادئ أو القواعد هذه الفائدة الفنية للمختصين في الفقه ، فإن من فوائدها لفهم ، كالطبيب وأمثلة ، تكوين الإلزام السريع بمجانب الموضوعات التي تنظمها تلك القواعد — أو المبادئ — وتيسر التعرف إلى الأحكام الشرعية التي يحتاجون إليها في مجال الممارسة من خلال منهج وسط لا هو مسلك الاستنباط المستوعر على غير من له ملكة فقهية وأهلية اختصاصية تتيح له الاستقلال في النظر وبذل المجهود الفكري ، ولا هو المنهج البدائي لتلقي الأحكام المنثورة من غير أن ينظمها أصل تنضوي تحته وهو منهج لا يغني سالكه عن دوام التلقي الحرفي واستمرار الحاجة للتلقين ..

إن هذه المبادئ وإن كانت لها تطبيقاتها العامة في شتى المجالات ، يعتبر التطبيق الدقيق والاستثمار الخطير لها مثلاً في مجال الطب والعلاج ، لخطورة آثار التسويع أو النزع من حيث صلتها بمقصد من مقاصد التشريع هو (حفظ النفس البشرية وسلامتها) وهو على رأس (الضرورات) المتبوعة من أهم مقاصد التشريع الإسلامية .

ولما كانت سلامة التطبيق لا تتاح في الميدان النظري بل تفتقر إلى من يملأ ثغرات التصوف الصحيح ، ويرجح أقوى الاحتمالات الدائرة في كل أمر من الأمور قبل اللجوء إلى عنصر التجربة أو مقتضى المقولات المحتكم إليها في كل اختصاص .

فإن من أهداف هذا البحث — وأمثاله — زيادة الوشائج التي تصل بين الفقه والطب وتسهل تناول الفقه المحتاج إليه للأطباء خاصة أو غالباً ، إذ لا بد أن توضع بين أيديهم بالإضافة إلى البيانات المباشرة لبعض التصرفات — طريقة الاحتكام إلى المبادئ (القواعد والضوابط) التي هي النبع الذي للتطبيقات ، وبها يسهل لهم أيضاً أن يولوا الأهمية

للعناصر المؤثرة في وضع التصورات الصحيحة التي لا يقدر طرف واحد على تولي الفصل فيها ، وبمثل هذا التعاون يتحقق الوصول إلى معالم الطب الإسلامي ذي الخصائص المميزة له كعلاج الروح والبدن معاً ، ومظهر من مظاهر العدل والإحسان والتعاون على البر والتقوى .

لقد اشتملت الشريعة الإسلامية (وما صدقته من سابق الشرائع السماوية) على مبادئ وقواعد تنبئ أحياناً للحض على اجتناب المصالح ، وتنهض أحياناً لدفع المفاسد واجتناب المضار ، فإذا كان الضرر عصبياً عن الإزالة إلا مع أثر يخلفه أجريت الموازنة بين الضررين للركون إلى أخفهما .. وفي ثنايا هذا المبدأ جملة من القواعد الدقيقة التي تفرز الأضرار بحسب متعلقاتها من الضرورات والحاجيات وبحسب درجتها من الخصوص والمعموم ..

هذا عن إزالة المرض . أما حفظ الصحة فإن أهم المبادئ المعول عليها لتحقيقه قاعدة تحريم المضار ووجوب التحرز منها قبل الوقوع في أخطارها وسلوك الطرق الوقائية وعدم الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة .. وإلى جانب هذين المبدأين هناك قواعد أخرى كثيرة منها الحض على النفع ، والتعاون ، وبذل المعروف ، وكرامة النفس الإنسانية ، ورعاية المقاصد الأساسية من حفظ الدين والنفس والعقل والنسب والمال ، وهي أساس للطبيب والعلاج بشتى أنواعه كما هي أساس التكيف الشرعي لاجراءيات الطب الاستعاضى الذي يقوم على هذه المبادئ ، مضافاً إليها بعض المبادئ الأخلاقية كالإيثار دون تجاوز حدود الله وحقوقه .

ولو ذهبنا نستعرض جميع المبادئ المتصلة بالموضوع مع الشرح المفصل والتطبيقات الموضحة لخرجنا عن نطاق المجال المرسوم لمثل هذه الأبحاث . لكن الحرص على مطابقة المقال لمقتضى الحال هو الذي يحدونا للاجتهاد بالقدر الموفق للأغراض الخاصة المنو بها فيما سبق من بيان . ولذلك كان المناسب استقطاب المبادئ الأساسية بالصورة التي يبرز فيها الموضوع والقصد منها بدلاً من الألفاظ والعبارات ، ويستتبع ذلك الإغضاء عن التفاصيل الذي مرده بالترادف أو التشابه في صياغة المبدأ أحياناً ..

مبادئ المصلحة :

إن التيسير من خصائص التشريع الإسلامي العامة ، وقد تواردت على اثبات هذه الخصوصية كثير من نصوص القرآن والسنة منها قوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) البقرة/ ٢ وقوله : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) المائدة/ ٦ .

ومن الأحاديث قوله ﷺ « إن هذا الدين يسر » أخرجه البخاري وقوله « يسروا ولا تعسروا » .

والتيسير ليس شعاراً معنوياً بل هو مرتكز لكثير من القضايا التي لم يرد نص بشأنها ولا ورد بشأن ما هو قريب منها مشابه له ليقاس عليه لذا ظهر هذا المبدأ بصورة قواعد تشريعية عامة :

(الأصل في المنافع الإباحة) :

ومعنى هذا المبدأ أن الإباحة هي الأصل فيما فيه نفع للناس ، — مما لم يتناول نص أو يكن مقبهاً على منصوص — إلا أن هذا فيما تمحض من الأشياء منفعة خالصة ، والشأن في هذه الزمرة أنها تدرك من النصوص أو من سكوت الشارع وهي مرتبة مماها بعضهم

(مرتبة العفو) اشتقاقاً من قوله **عَفَا** (وما سكنت عنه ففو ما عفا لكم) أخرجه الزرار بسند صالح كما قال ابن حجر ، وفي رواية (وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها) . ومن الأدلة المشهورة لهذا المبدأ قوله تعالى « خلق لكم ما في الأرض جميعاً » . والهدف من هذا المبدأ : الإقدام على ما تحققت فيه صفة المنفعة ولم يرد بشأنه منع ، واطمئنان القلب إلى إباحته وانتفاء الإثم عن الانتفاع به ..

(الأصل في المضار التحريم)

والضرة بعمومها تشمل ما كان شدة في البدن ، وبغيد هذا المبدأ أن المضار مما طلبت الشريعة طلباً جازماً الكف عن فعلها ولم يرد فيها نص يخصها . وإن ما سلف من مستندات للمبدأ السابق تتناول من طرف خفي هذا المبدأ فضلاً عن اقتضائه بالعقل السليم المجرد عن الشوائب .

على أن هذين المبدأين (أصالة إباحة المنافع — وإصالة تحريم المضار) رغم استمدادهما الشرعي لا يرقيان إلى معارضة الأدلة والقواعد الشرعية العامة ما كان منها خاصاً في الوطن المخصوص أو عاماً يتناول جميع أفرادهم .. وفضلاً عن ذلك لا بد من التزام التوصيف الدقيق للضرر والنفع بأن يتولى الشارع نفسه بيان ذلك فيكون حكمه هو الفصل ، أو تراعي قواعد المصالح والمفاسد القائمة على استهداف ما كان النفع أو الضرر فيه خالصاً ، أو هو الغالب الراجح ، ولا عبء بالنفع المغمور المغلوب في جنب الضرر الغالب ، كما لا عبء بالطوارئ المؤقتة في إزاء الثابت .. وتأمل هذه الأشياء والنظائر ينمي مقدرة البت في المسكوت عنه مما المأل فيه إلى الاستنباط الدقيق وسؤال أهل الذكر : أهل الاختصاص كل منهم في مجال خبرته .

قال العلامة القرافي : إن الموجودات في هذا العالم قسمان : الأول حرام لصفته ، وهو ما اشتمل على

مفسدة تناسب التحريم (أو الكرامة) والثاني مباح لصفته وهو ما اشتمل على مصلحة ، أو كان ليس فيه مفسدة ولا مصلحة ، وهو قليل ، فلا يكاد يوجد شيء إلا فيه مصلحة أو مفسدة .

تحجب المضار وإزالتها

مقتضى المبدأ السابق أن المضار متناولة بالموقف العام للمنع ، تحت طائلة الإثم والعقاب ، سواء كان الضرر بالمبادرة أم على سبيل الانعكاس وقد تحلى ذلك بإحدى جوامع كلمه **عَفَا** وهي قوله (لا ضرر ولا ضرار) و (الضرر) حصول الأذى أو المفسدة ابتداء ، و (الضرار) حصوله على سبيل الجزاء ورد الفعل . وقد استمد من هذا الحديث ، في ظل قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ، أكثر من مبدأ شرعي ، وهي إذا روعيت مجتمعة كانت نزواً في الممارسة الصحيحة لاجراءات الطبيب والعلاج لتوفر الطمأنينة من الإثم الذي يملك في النفس ، ولتحاشي المسؤولية وموجبات الضمان إذا لم تستخدم موازن العدل .

وتشتمل هذه القاعدة على جملة من المبادئ مكونة من نوعين : وقائي وعلاجي .

الجانب الوقائي

الحفاظ على الفطرة السليمة

شرع الله عز وجل مبدأ الحفاظ على الفطرة الإنسانية باعتبارها (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) ، وهي الحالة الأصلية المستحقة للبقاء بعيداً عن التغيير المعنوي أو المادي (كل مولود يولد على الفطرة) ووسيلة تحقيق هذا الهدف إرساء المبادئ وتعزيزها بالتطبيقات العديدة وما يكفي هنا : الإشارة إلى أنها جاءت متنوعة .

(الضرر يدفع بقدر الإمكان) .

والدفع هو الحيلولة دون الوقوع ، باتخاذ الاجراءات والاحتياطات الكفيلة بالوقاية منه سواء كانت سلبية بالامتناع عن أفعال مؤذية للضرر ، أو إيجابية بالأخذ بما يعصم منه ، ومفاد هذا أن الضرر لا يترتب فيه حتى يقع بل يبذل كل ما أمكن لدفعه .

كما أن دفع الضرر إن لم يمكن كلية يدفع المقدار الممكن منه ، فليس هناك تلازم بين الدفع والاستئصال ، بل إن التخفيف للمقدار الموشك وقوعه يحظى بالاهتمام الشرعي نفسه إذا تعذر تفادي جميعه . هذا المبدأ بشقيه (دفع الضرر — ولو الممكن منه) هو المظلة الفنية للمثلين المتداولين : (الوقاية خير من العلاج) و (ما لا يدرك كله لا يترك بعضه) .

الجانب العلاجي

العودة إلى الفطرة الأصلية

إذا حل الضرر ، في غيبة الضمانات المقامة سدوداً دون وقوعه ، فإن الإجراء المطلوب حينئذ إيجابي فعال من شأنه تصحيح ما نزل من انحراف عن الطبيعة برفع الضرر وإزالته وهو مفاد المبدأ القائل :

(الضرر يزال) :

أي الشأن فيه أن ينحى عن أصابه ، ولا يعتبر حصوله وضعاً طبيعياً وأمرأ واقماً مهما تقدم أو تضاعف أثره ، ولا ذريعة للمتوكلين المدعين الركوب للمقادير ، وهي كما تجري بما لا يعرفه الإنسان إلا بعد حصوله ، فإن بقاءها كذلك لا يحكم له باللزوم والثبات إلا بعد المحاولة والأخذ بالأسباب ، وإذا كان المرض (أو الضرر عامة) أمراً مقدوراً فإن الشفاء

والمعانة هو من قدر الله ، وبذلك أجاب عمر رضي الله عنه من تردد في تحجب البيبة المويوية : (نفر من قدر الله إلى قدر الله) .

وتعبيراً عن بقاء (الضرر) دخیلاً هجئاً جاء المبدأ القائل :

(الضرر لا يكون قديماً) أي لا يحظى بحصانة ولا يكتسب استيطاناً مهما تطاول زمانه بل ويظل مرزول الأركان مضطرب الجنان يهدده نداء الرحيل ، لأنه (لا تبديل لفطرة الله) .

وللمبدأ الأساسي (إزالة الضرر) هالة تحف به من المبادئ التي يتم بها تنظير كامل له يتناول في آن واحد رسم الوسائل وتحديد المقاصد ، منها : (الضرر لا يزال بمثله) وبعبارة أخرى تقدم البديل : (الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف) وبأسلوب آخر :

(يختار أهون الشرين) وتحديد الشريعة والخيرية ليس بالهوى بل ضابطه : (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما) وبالتحديد : (يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام) وبكلمة جامعة : (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) .

وهذه المبادئ الغنية عن التطويل بشرحها تروحي بالخطوات الحكيمة التي ينبغي سلوكها في مجال التطبيق والعلاج : بأن لا يطفى خوف الخطر المائل في الداء على استشعار الخطر الكامن في الدواء ، إذا كانت كفة هذا راجحة على ذلك . .

والمحظورات ، على ما في بعضها من ملاذ أو أرباح موقوتة أو فردية ، جذرية والمنع ولو أهدرت به المصالح الجزئية ، ومن هنا نشأ حكم الشريعة (وما وافق منهجها) بالحجر على الطبيب الجاهل بأصول

الصناعة ، والحيلولة بينه وبين فوائد المزاولة النافعة له شخصياً ، لما في ذلك من حفظ المصالح العامة ودفع المفاسد المتوقعة .

وهو كذلك مناط الفصل في مسائل العلاج بوسائل هي في الأصل محرمة ، أو التداوي ببعض المحرمات إذا تعين ذلك سبيلاً لإزالة الضرر ..

رفع الحرج ومراعاة الضرورة

إن رفع الحرج عن المكلفين من المقاصد الأساسية للتشريع الإسلامي عامة ، وله هنا مظاهره الخاصة الكثيرة التي يتعاقب أثرها لتحقيق سمو الشريعة عن أن يكون طابعها الجمود على نمط واحد من التكليف ، تأسيساً على أن تلك التكالييف نصبها الشارع الحكيم ، بالنسبة للأفراد ، لمقصد عام هو : « إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً ، كما هو عبد الله اضطراراً » وإن المقصد بالنسبة للمجموع هو « إقامة المصالح الدنيوية والأخروية على وجه كلي » فهناك نظام كافل للسعادة في الدنيا والآخرة لمن تمسك به ، ومطلوب من كل فرد أن ينضوي تحت هذا النظام وينقاد له لا لهواه .

ولهذا جرت الشريعة الإسلامية في التكليف على الطريق الوسط الأعدل الداخل تحت طاقة الإنسان من غير مشقة عليه ، ولا انحلال لريقة عبادته لله ، وجاءت تكاليفها لتحقيق توازن ينشد غاية الاعتدال في جميع المكلفين .. فإن آل الأمر للميل إلى جهة التشديد بسبب واقع خاص ، أو حال متوقعة ، عاجلت الشريعة ذلك بالرخص الشرعية الدائمة ، أو بمراعاة ظروف الضرورة الطارئة ، ليظل المكلف في جميع أحواله ملتزماً بما نصبه الله من معالم دينه التي لا تغادر صغرة أو كبيرة من شؤون الحياة إلا وضعت لها أصلاً يرجع إليه ومعقلاً يلجأ إليه . وهذا

غاية الإحسان والإنعام من الله .

والضرورة التي اشتملت الشريعة على كثير من المبادئ لمراعاة ظروفها هي كل ما فيه مشقة بالغة وحرج ، وهي الحالة التي تلجئ الإنسان إلى فعل المتنوع عنه شرعاً ، أو هي الحالة التي يصير بها الإنسان معرضاً للتلف إن لم يقدم على المتنوع . ولما كان من خصائص الشريعة الإسلامية رفع الحرج ودفع المشقة سواء كانت المشقة من النوع غير المقصود للشارع أصلاً ، وهي المشقة غير المعتادة ، أم من النوع الذي لا يخلو عنه أصل التكليف ، لأنها في بعض الظروف تتحول إلى منزلة المشقة غير المعتادة ، وهذا التحول ليس واقعاً على طبيعتها بل هو بمحصول سبب اقتضاه . قال القرافي : (كل ما حرم لصفته لا يباح إلا بسببه ، وهو الاضطراب » وفي التعليل الدقيق لإباحة المحظور هنا يقول العز بن عبد السلام : « الضرورات مناسبة لإباحة المحظورات جلباً لمصالحها » أي للمصلحة المغلوبة بمفسدة راجحة ، بناء على أن معظم الأمور تشتمل على مصالح ومفاسد ، والعمرة بالراجع فيها منها ، ففي حال الضرورة يستفاد من تلك المصلحة النادرة التي أهدر أمرها في الأحوال الطبيعية .

وقد صاغ علماء الشريعة هذا المبدأ بمجملته من القواعد المشهورة المتداولة بين المختصين بل بين غيرهم من طبقات الناس على حد سواء مع شيء من التحريف أو اغفال القيود الواجب مراعاتها . .

وقطب الرحي لتلك القواعد هو قول الله تعالى (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) (وقول الرسول ﷺ : (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه) وقوله فيما أجاب به قوماً سألوه عن أكل الميتة في الخمصة (فشأنكم بها) ، وما هي نبذة عن تلك القواعد بتوضيح يسهل به استئثارها على الوجه السليم :

(المشقة تجلب التيسر) :

في هذا المبدأ وصف للحال المعهودة من الشريعة الإسلامية السخنة مما تقدمت الإشارة إليه من استهداف التوازن وإعطاء كل ظرف ما يناسبه ، وزيادة عما سبق عن الضرورة من بيان توضيحي فإن المراد بالمشقة الجالبة للتيسر : المشقة التي تتجاوز حدود المعتاد ، لأن التكليف لا يخلو عن المعتاد منها فهو إلزام ما فيه كلفة ، ولو شمل التخفيف جميع التكالييف لكان — كما قال الإمام الشاطبي نقضاً لما وضعت الشريعة له من إخراج المكلف عن داعية هواه . وضرب من الأمثلة على تسويغ ذلك طلب المعاش بالاحتراف وسائر الصنائع فإنه مع اعتياده لا يزيل ما فيه من الكلفة .. وأحوال الإنسان كلها كلفة في هذه الدار في أكله وشربه وسائر تصرفاته ولكن جعل الله له قدرة عليها بحيث تكون تلك التصرفات تحت قهره لا أن يكون هو تحت قهرها . .

وفي نحو هذا المبدأ الوصفي جاءت قاعدة أخرى مؤكدة هي :

(الأمر إذا ضاق اتسع) :

على أن ثمة الخاصة التشريعية المعبر عنها بالمبدأين السالفين جاءت في مبدأ مشهور متداول هو :

(الضرورات تبيح المحظورات) :

وقد سبق بيان استمداد هذا المبدأ ، وهو ذو غزارة في التطبيقات وأبرزها يتصل بقضايا التطبيق والعلاج ، فإن ممارسة أي من الإجراءات المتدرجة فيما هي في الأصل محظورة ومعتبرة جناية على النفس الإنسانية أو جزء منها ، أو تسبباً في إلحاقها وإلحاق الضرر بها لولا عامل الضرورة الذي تسوغ معه تلك التصرفات وتغدو من باب أداء الواجب أو الفعل المأذون به .. ولا مجال لسرد التطبيقات الخاصة

بدءاً من إباحة النظر والنس للنعورة عند الانقضاء ، وانتهاء بإعمال المضغ في البدن دون أن ينشأ عنه قصاص أو ضمان .

وإلى جانب المبدأ المراعي لحال الضرورة التي تستلزم التعرض للتلف أو وقوع الخطر هناك مبدأ يعطي نفسه لحال (الحاجة) وهي ما ينشأ عنها عسر وصعوبة في الظروف الجماعية الشاملة للأمة أو الخاصة بطائفة أو مجموعة خاصة ، لا للأفراد فيكون (عموم الظرف) في (الحاجة) مدعاة لإحلالها منزلة الضرورة التي يطبق مبدؤها ولو كانت فردية . وهذا المبدأ هو :

(الحاجة تنزل منزلة الضرورة ، عامة كانت أو خاصة) .

والمبادئ المتأولة لأثر الضرورة والحاجة العامة للأمة ، أو الخاصة بمجموعة من فئاتها ، محاطة بالضمانات الكافية للحيلولة دون اتخاذ ذلك ذريعة للخروج عن دائرة التكليف ، وإلغاء الالتزام بأحكام الشريعة على نطاق زائد عن مقتضى الضرورة أو الحاجة ، وللتعبير عن أهم تلك الضمانات جاءت المبادئ التالية :

(الضرورات تقدر بقدرها) :

فيباح بالضرورة القدر الذي يدفع الخطر ، من غير بغى ولا عدوان ، وتطبيق هذا المبدأ سار في تصرفات الطبيب ، فلا يتجاوز المقادير المجرئة إلى غيرها سواء من جهة أصل الفعل الاضطراري ، أو من جهة توقيته واستمراره :

(ما جاز لعذر بطل بزواله) أو بصياغة أخرى لفكرة المبدأ هي :

(إذا زال المانع عاد الممنوع) ، وهو كما ينظم بقاء المسوغ اضطراري من حيث الزمن يؤكد الربط بفقدان البديل السائق ووجوده . .

هذا ، وإن مبادئ مراعاة الضرورة هي المظلة الشرعية لكثير من قضايا الطببيب والعلاج ، ليس للأفعال وحدها ، بل للأشياء المحتاج إليها لإزالة الحالة المرضية التي يتحقق فيها شروط الاضطراب ، كالتداوي ببعض المحرمات عند تعين الاستشفاء بها وعدم وجود دواء طاهر حلال يؤدي الغرض ، حسب اخبار الطبيب المسلم الثقة في تدينه وعبرته ، وذلك إذا لم يسعف تطبيق مبادئ المظهرات التي منها : انقلاب العين الأصلية واستحالة المادة إلى خصائص مادة أخرى .. فحينئذ تسوق الضرورة إلى استعمال بعض المواد في العلاج والمدولة ولو كان محكوماً — في الأحوال الطبيعية — بتحريمها للنجاسة أو لسبب آخر من أسباب الحظر ، دون أن ينشأ عن ذلك المساس بمقصد أساسي من مقاصد التشريع . فيباح بالضرورة — عند بعض الفقهاء — التداوي بالمقدار الذي لا يسكر . أما المقدار الذي يسكر فتحرجه موضع اتفاق ولو للدواء ، لأنه كما يقول الإمام الشافعي ، ومذهبه هو الأرجح في هذه المسألة :

يمنع من أداء الفرائض ويؤدي إلى فعل المحرمات . ويستند اتفاق الفقهاء على تحريم التداوي بما يسكر هو قول النبي ﷺ عن الخمر مخاطباً من كان يصفها للدواء : إنها ليست بدواء . أما المشمول بحكم الضرورة فهو المقدار الذي لا يسكر ، والمعروف أن ما يستعمل في الأدوية من المواد القابلة للإسكار هي مقادير قليلة وفي أوقات متباعدة ومع هذا يحسن بالمسلم الخروج من مواطن الخلاف والحرص على الالتزام بالجادة في أمور الدين ، ومثل هذا الموقف إذا اتخذ طابعاً جماعياً يجعل المعنيين

بصناعة الدواء يدعون لمراعاته تحت وطأة المصالح الاقتصادية بعد أن أهملوا مصلحة الدين وحفظ العقل . .

وقبل مغادرة الكلام عن هذا المبدأ الهام لا بد من الإشارة إلى اشكال قديم أثر بشأن اعتبار (المرض) حالة ضرورة مسوغة للمحذور على قدم المساواة مع حال (المحصنة) من حيث أن هذه إن لم يتناول فيها الغذاء المحذور أدى ذلك الامتناع إلى التلف يقيناً ، لما سن الله من السنن الكونية بزوال الجوع عند تناول الغذاء . أما الدواء المتناول فقد يحصل مع الشفاء أو لا يحصل فانتفى عنصر اليقين .. وقد جاء جواب هذا الاشكال على لسان الإمام السرخس بأن ما لا طريق إلى معرفته حقيقة ويقيناً بكفني فيه بغالب الظن .. ولا شك أن الظن يقوي بما بلغته طرق التشخيص والعلاج من شأن رافع ، بسبب التطور الزمني واكتشاف كثير من الوسائل الآخذة من اليقين بحظ كبير ، بدءاً بالجمهور ومروراً بالتخطيط والأشعة ، إلى ما يكشف عنه العلم من جديد كل يوم ..

حق الغير وإذنه فيه

إن من المبادئ المنظمة مبدأ (الحق) لا سيما إن كان للعباد أو في ملكهم ، وهو شديد الصلة بمبدأ (الإذن) ، وكل من الحق ، والإذن أما أن يرجع إلى الشارع (حق الله) و (الإذن الشرعي) أو إلى الإنسان (حق العبد) و (إذن المالك) ، وإن للحقوق تقسيمات وأنواعاً ليس من المناسب التوسع فيها بمجال كهذا ، لا سيما أنها موضوع مشترك بين المعاملات المالية والتصرفات الجنائية ، وإن ذلك يجزئ إلى الكلام عن (المسؤولية) وهو جانب عولج على حدة لاتصاله بأمور أخرى غير الحق والإذن ، كالقصد وطبيعة الفعل والخير ..

على أن من المفيد لتبويب المبادئ المنوه بها الإشارة إلى أن منها :

(لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن) :

وبدن الإنسان ملك لله عز وجل وفيه مع ذلك حق للعبد نفسه ، فهو مما يجتمع فيه الحقان (حق الله وحق العبد) وهذا من حكمة التشريع فهذا الاجتماع للحقين مما يستظهر به على صيانة محل الحق بدلاً من سهولة سقوطه أو إسقاطه ما لم يتوافر اجتماع إذن الشارع مع إذن المالك . وإذن الشارع منه المنصوص عليه في صورة أحكام شرعية ، ومنه المنوط بالولاية العامة التي تقول قاعدتها :

(التصرف على الرخصة منوط بالمصلحة) :

على أن إذن الشارع سواء كان بالأحكام المنصوصة أو القواعد العامة هو المرجع في حال القصور أو المعجز عن إصدار الإذن ممن كان الأصل أن يملكه ولهذا كان إلى جانب الولاية العامة : الولاية الخاصة والرعاية والقوامة .

أما إذن المالك فهو بإطلاق ابتداء أو اجازته بعد وقوعه .

ومما يتصل بهذا المبدأ ما أبداه العلامة القرافي من فرق في الأثر ، بين الإذن من صاحب الشرع (وهو في الغالب عام) وبين الإذن من قبل المالك (وهو من الإذن الخاص) بأن إذن المالك يسقط الضمان ، أما إذن الشارع فالأصل فيه إسقاط التبعة الأخروية والتقوية ، دون الضمان (المسؤولية المدنية) وهذا تفضل من الله على عباده حيث جعل ما هو حق لهم لا يصح الإبراء فيه إلا برضاهم وإسقاطهم ضمانه . وهذا الفرق تدل عليه القاعدة العامة :

(الاضطراب لا يهطل حق الغير) :

وهو مطرد حيث يكون هناك قيود للإذن الشرعي ، أما إذا كان الإذن من صاحب الشرع — أي الجواز — مطلقاً عن أي قيد (ومثاله مما هنا الاجراء الطبي حسب المعتاد إذا أدى لتلف غير مقدور على التحرز منه) فإن المبدأ المستحق التطبيق هنا أن :

(الجواز الشرعي ينال الضمان)

وهو كما حققه الشراح لهذه القاعدة : الجواز الشرعي المطلق عن أي قيد (عدا عدم التقصير والتعدي) ومثاله : أن يكون التصرف الطبي لم تلحظ فيه القيود الشرعية العامة كحفظ حق الغير (بمحصل الإذن) أو التحرز من مضاعفات يمكن التوقي منها ، لأن تجويز الشرع لهذه التصرفات مقيد بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه . .

ومن تمام القول في الحق والإذن تصريح العلماء كالعز بن عبد السلام والقرافي أن ما هو حق خالص لله تعالى ، أو فيه حق له وحق للعباد ، لا يمكن العبادة من إسقاط حق الله في الخالين ، بل ذلك يرجع إلى صاحب الشرع . وينوب عن إذن المالك إذن غيره من الأولياء ، ومنهم أولو الأمر ، في حال الاضطراب إذا ما فقد صاحب الحق مقدرة التصرف المعتبر .

التعاون والنفع والإيجار

إن الحضي على التعاون والإحسان وفعل الخير مما تواردت عليه آيات القرآن والأحاديث النبوية المعروفة ، ونفع الناس من الرغائب المشروعة المحصورة إلا فيما نهي الشارع عنه ، والنهي أما محظور يتصل بالفعل النافع لضرر ديني عام ، أو لأن النفع يقابله ضرر أكبر لبذله ، على ما سبق في مبادئ إزالة الضرر ومراعاة الضرورة .. فإذا خلا الفعل النافع

أهم المراجع العامة :

- تفسير القرطبي « الجامع لأحكام القرآن » (— ٦٧١ هـ) ط . دار الكتاب العربي .
— نيل الأوطار وشرح منقى الأخبار ، للشوكاني (— ١٢٥٠ هـ) ط .
— المستصفى في الأصول ، للإمام الغزالي (— ٥٠٥ هـ) .
— إرشاد النحول إلى علم الأصول ، للشوكاني .
— بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد الطيب (الحفيد) ط الحانجي .
— المبسوط ، لشمس الأئمة السرخسي . ط السعادة .
— التاج والاكليد للمواق المالكي (بهامش مواهب الجليل) ط . السعادة ١٣٢٨ هـ .
— أسنى المطالب شرح روض الطالب للقاضي زكريا الأنصاري الشافعي .
— المنفى شرح مختصر الحرلي ، لابن قدامة الحنبلي .
— المحلى ، لابن حزم الأندلسي (— هـ) ط . النصيحة ١٣٥٠ هـ .
— زاد المعاد (الجزء الثالث : الطب النبوي) لابن القيم .

المراجع الخاصة :

- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي (— ٧٩٠ هـ) ط . مصطفى محمد .
— قواعد الأحكام في مصطلح الآنام ، للإمام عز الدين عبد السلام (— ١٣٥٣ هـ) ط (١) .
— الفروق « أنوار البروق في أنوار الفروق » للإمام الفراء (— ٦٨٤ هـ) ط دار احياء الكتب العربية .
— الأشباه والنظائر في قواعد فروع فقه الشافعية ، للسيوطي (— ٩١١ هـ) ط عيسى الحلي .
— الأشباه والنظائر ، لابن الدين ابن نجيم الحنفي (— هـ) ط مؤسسة الحلي وشركاه ١٣٨٧ هـ .
— القواعد ، لابن رجب الحنبلي (— ٧٩٥ هـ) ط . الحانجي ١٣٥٢ هـ .
— القواعد والفوائد الأصولية ، لابن اللحام الحلبي الحنبلي (— ٨٠٣ هـ) ط . السنة المهدية .
— القواعد للإمام الزركشي (مطبوع بالآلة الكاتبة) تحقيق (رسالة دكتوراه) ثلاثة أجزاء .
— المدخل الفقهي العام للاستاذ الشيخ مصطفى أحمد الزرقا ط . الحياة .
— شرح القواعد الكلية للمجلة ، للشيخ أحمد الزرقا (تحت الطبع) دار الغرب الإسلامي ، المغرب .
— فتح الحرج في الشريعة الإسلامية ، للدكتور يعقوب عبد الوهاب الباسين (رسالة دكتوراه) ط . بغداد .
— مجموعة بحوث فقهية (بحث الضرورة) للدكتور عبد الكريم زيدان . ط . الرسالة ومكتبة القدس .

التحرز . بعض الفقهاء أن يفسروا بيع لبن المراضع بأنه استجار لشخص الظئر (المرضع) والانتفاع بلبنها أمر تبني . مع أنه مما فصلت في شريعته النصوص الصريحة رعاية لضرورة حفظ الأنفس ، وما اللبن هنا إلا أجزاء ميانة بصورة طبيعية عن بدن المرضع ولا نفع مقصوداً لجسدها منه ، فكأنه مما استودعها الله إياه لنفع الرضعاء ..

ولا يتنافى مع حظر المعارضة عن هذا البذل أن يقبل البازل ما يكافأ به من غير مشاركة ولا مواطأة ، لقوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) وما روي عنه (عليه السلام) : — بالرغم من ضعفه — (من أتى إليكم معروفاً فكافوه ، فإن لم تجدوا فادعوا له) فهو مما تشهد له قواعد الشريعة العامة .

كما يملك أولو الأمر تخصيص مكافآت تشجيعية لا مشاركة فيها ولا التزام ، للترغيب في هذا اللون من الإحسان وفعل الخير ، أو للمعونة على ترميم آثاره على الجسم كتشجيعهم على أشباه ذلك من الأعمال المندوبة أو الواجبة لكونها من الطاعات المفروضة أو مما ينبغي احتساب الأجر فيه ..

وأخيراً ، ليست هذه المبادئ كل ما يتصل بموضوعنا ، وهي أيضاً لا يقتصر تطبيقها عليه بل هو أهم مجالات استنارها والاستئثار بها في تكوين الإلزام بمنحى الشريعة في هذه الأمور عن طريق وسط بين تلقي الفروع المجردة ، أو التوسع غير الميسور في غمار الأدلة ومقتضاها . و (كل ميسر لما خلق له) واتقان العلوم والمعارف والحرف والصناعات كلها مما فرضه الله على جماعة المسلمين ، بإزاء ما عم بفرضه كل مسلم من طلب العلم بما تقتضيه حالة ونفس إليه حاجته في حياته ومهنته بعد الفرائض العينية المعروفة ..

لغير من ذلك وكان الضرر الذي يرفع عن الآخرين أشد من الضرر اللاحق بالمقدم على النفع ، فهو من الإيثار على النفس ولو لحقها شيء من الخصاصة أو الضرر المحتمل ، أو التوهم ..

وهذه المبادئ هي المسوغ الشرعي للتطبيق القائم على تقديم الدم والأعضاء البديلة إلى المرضى التالفة أعضائهم مما يذله المحسنون دون أن يؤدي ذلك إلى التهلكة المنهي عنها . ومستند ذلك مقتضى النصوص التي أُلحنا إلى كذبها في هذا المجال ، كقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وقوله : (وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) وقوله : (واحملوا الحير لحكم تفلحون) وقوله : (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) ومن الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام : (من استطاع أن ينفع أخاه فليفعله) وفي رواية (فليفعل) أخرجه مسلم في صحيحه .

فهذه النصوص وغيرها كثير ، ليست مبادئ اعتلائية فحسب ، بل هي ذات أثر تشريعي في الإباحة والترغيب ، إن لم يكن بالوجوب عند من يجعله أول ما تقتضيه صيغ الأمر .. فهذا العمل من الجائز شرعاً وهو من صنائع المعروف وأبلغ صور الإحسان و (ما على المحسنين من سبيل) . وهذا كله إذا كان على سبيل التبرع ، لأن المبدأ أنه :

(يعطى في التبرعات ما لا يعطى في المعاوضات) :

أما إن كان ذلك على سبيل المعارضة نظير بدل ، فإنه تصرف يثير كراهة من الحرج والشبهة بالحرام ، جبراً على أن أجزاء الآدمي ليس لها مالك إلا الله تعالى فليست مما يباع ويشترى . وقد بلغ